جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٣٧)

صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة

فى مصر فى ظل العولمة :

التحديات والمشكلات والتوجهات

الاستراتيجية لتحسين القدرات

إعـــــداد

د. وفاء محمد مصيلحى

نوفمبر ٢٠٠٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة
فى مصر فى ظل العولمة:
التحديات والمشكلات، والتوجهات الاستراتيجية لتحسين القدرات

إعداد

د/ وفاء محمد مصيلحى

مقدمة

دخل الاقتصاد المصرى مع باقى دول العالم عصر العولمة خلال عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة ، ذلك المفهوم الذى لا يمكن استيعابه إلا فى ضوء التحولات الاقتصادية العالمية فى تلك الفترة، والتى حددت هذا المفهوم بكل آثاره وأبعاده فى إطار مبدأ الاعتماد المتبادل وفتح الأسواق لتكون أمام عالم بلا حدود وبلا قيود، تتوحد فيه قواعد السلوك عند التعامل وتتنافس أطرافه وتتبادل فيما بينها السلع ذات الميزة النسبية والتنافسية.

وكان من أهم التحولات الاقتصادية العالمية ، قيام منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ لتطبيق اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية فى معظم المجالات ومنها الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة ، وتكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بتوجهاتها، والتحول نحو اقتصاديات المشاركة الدولية وتبنى استراتيجية الإنتاج من اجل التصدير بدلاً من استراتيجية الإحلال محل الواردات ويتم كل ذلك فى ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بآثارها العميقة.

ويلاحظ أن الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية كانت ولا زالت تعتبر من أهم الصناعات المصرية بل أهمها على الإطلاق حيث تضم حوالي مليون عامل يمثلون حوالي ٣٠% من إجمالى العمالة وحجم انتاج يصل إلى ٩ مليار جنيه ونصيب فى الصادرات المصرية يصل إلى ٢٥%، ووزن نسبى فى الإنتاج الصناعى الإجمالى يصل إلى أكثر من ٢٥% من هذا الإنتاج لما تنطوى عليه تلك الصناعات من ميزة نسبية يمكن أن تتحول إلى ميزة تنافسية. ومن ثم فإن كل التحولات الاقتصادية سواء العالمية أو المحلية يبدو أنها وضعت العديد من التحديات الاقتصادية من منظور أنها تصب وتنعكس بقوة على الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية، فاتفاقية الجات تنطوى على عمليات تحرير تنتهى فى ٢٠٠٤، بينما نجد اتفاقيات المشاركة الدولية مثل المشاركة المصرية – الأوروبية والمشاركة المصرية – الأمريكية تضع تلك الصناعات أمام تحديات كبيرة لأنها جزء أساسى من تلك الاتفاقيات، ناهيك عن التكتلات الاقتصادية وآلياتها. ومن جهة أخرى تبرز التحولات الاقتصادية الحادثة العديد من العوامل المؤثرة على تنمية الصادرات من الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة. تشير بيانات شبكة المنتجات الصناعية إلى أن عدد المنشآت التى تعمل فى صناعة الملابس الجاهزة يقدر بـــ ٤٥٧ منشأة يعمل بها ٧٤ ألف عامل. وتعتبر صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات المهاجرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتعانى هذه الصناعة كثيفة

التشغيل فى مصر من مشاكل جوهرية، لعل من أهمها عدم توافر عمالة ماهرة ومدربة فضلاً عن صعوبة الحصول على المواد الخام والمنتجات الوسيطة. كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر لم تتمكن من الالتزام بمعايير الجودة وبالمواصفات القياسية وبمعايير العمل والسلامة التى تفرضها الشركات العالمية. وقد أوصت الدراسات بأن ربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعلاقات توريد من الباطن مع المنشآت الكبيرة ، المحلية والعالمية ، وانضمام هذه المنشآت لسلاسل الانتاج والتوريد العالمية ، فضلا عن إقامة التجمعات الصناعية الخاصة بهذه الصناعة، وتشجيع الاستثمارت الأجنبية على المساهمة فى تأسيس هذه التجمعات ، من شأنه أن يرفع من تنافسية هذه المنشآت ، ويزيد من قدرتها على توفير فرص العمل ، وذلك من خلال ما تقدمه المنشآت الكبيرة المحلية والعالمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من مواد خام، وتدريب وآلات ومعدات حديثة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عددا من الشركات العالمية التى أقامت تعاقدات للتوريد من الباطن مع بعض منشآت الملابس الجاهزة فى مصر ، قد انسحبت من السوق المصرية نظرا لانخفاض جودة المنتجات التى تنتجها هذه المنشآت، فضلا عن ارتفاع تكلفة الانتاج فى مصر مقارنة ببعض الدول الآسيوية كالهند وبنجلاديش (STEM-VCR2006).

ومن أهم مجالات الترابط مع المنشآت الكبيرة من خلال التعاقد من الباطن وإقامة التجمعات الصناعية تطوير أنشطة التبييض والصباغة وإنتاج الألياف الصناعية فى مصر ، والتى لا تتواءم مع متطلبات التصدير فضلا عن تطوير بعض الصناعات المغذية والإكسسوارات.

وفى ضوء ذلك يتحدد الهدف من هذه الورقة البحثية التي تحاول أن تكشف النقاب عن التحديات والآثار المحتملة والعوامل المؤثرة على تنمية الصادرات من الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية والمشكلات التى تعانى منها تلك الصناعات وكيفية علاجها وبالتالى البحث فى التوجهات الاستراتيجية لتحسين القدرات التنافسية للصناعات النسيجية والملابس الجاهزة فى ظل العولمة ، بحيث تعمل تلك الصناعات على الانتاج بأقل وقت ممكن لتكون على مستوى التنافسية والمنافسة مع الدول النامية الأخرى حيث تحولت تقريبا تلك الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فى ظل تقسيم العمل الدولى الجديد وأصبحت مجالاً هاما تتنافس فيه الدول الأخيرة بقوة شديدة.

ولتحقيق الهدف من البحث فإن الورقة المقدمة تعالج الموضوعات التالية:

أولاً : التعريف بالعولمة وخصائصها.

ثانياً : التحولات الاقتصادية العالمية المكونة للعولمة.

ثالثا : التحديات التى تواجهها الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية فى ظل العولمة.

رابعا : العوامل المؤثرة على تنمية الصادرات من الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية.

خامسا : مؤشرات أداء الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية.

سادسا: المشكلات التى تعانى منها الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المصرية.

سابعا: التوجهات الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للصناعات النسيجية والملابس الجاهزة فى ظل العولمة.

أولاً التعريف بالعولمة وخصائصها:

١ – التعريف بالعولمة:

كثرت تعريفات العولمة ولم تتفق على تعريف واحد شامل وجامع لها نظراً لتشعب المحتوى الفكرى للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية، ومن ناحية المستويات فإن هذا المفهوم وبخاصة فى جانبه الاقتصادي أخذ ينتشر على كافة المستويات الانتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية.

ويمكن القول أن العولمة الاقتصادية هى الأداة التحليلية لوصف عملية التغيير الحادثة فى المجالات المختلفة، مع الأخذ فى الاعتبار أن العولمة هى عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات التطبيق على اختلاف أنواعها ومن خلال العمليات الأساسية التى تدور فى فلكها العولمة وهى المنافسة والابتكارات التكنولوجية والتحديات وانتشار عولمة الانتاج والعولمة المالية والمبنية جميعها على أساس مبدأ الاعتماد المتبادل.

وبالتالى فإن تعريفنا للعولمة يتمحور فى أنها لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى بدأ يتشكل فى العقد الأخير من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل ليكون لنا عالم بلا حدود وبلا قيود بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التى حولت هذا العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفى فيها الحدود السياسية للدول القومية وينفق فى إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعدية الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى وتكوين أشكالاً

جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذى يعتبر فى هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات وتعميق التنافسية بين تلك الأطراف.

ويكشف هذا التعريف بوضوح عن أن العولمة قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الذى يحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف ويؤدى إلى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات ومن ثم يؤدى إلى عولمة الاقتصاد وبالتلى عولمة المشروع الذى يعمل فى أى اقتصاد، ومن ثم يؤدى إلى انتشار العولمة على كافة المستويات الاننتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ على التعريف السابق أن العولمة تتسم بعدد من الخصائص الهامة لعل من الضرورى تحديد أهمها من خلال التحليل التالى:

٢ – خصائص العولمة:

لعل التأمل فى المحتوى الفكرى بل والتاريخى للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التى تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم بما تنطوى عليه من تحولات جذرية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلى:

١/٢ – تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من القرن العشرين من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث يتم فى ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات، مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتاثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولى الذى يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أى منتج نهائى فى أكثر من مكان واحد.

وبالتالى لم تعد الركيزة الأساسية للقوة الاقتصادية هى الموارد الطبيعية وبالتالى الميزة النسبية بل أصبحت الميزة أو القدرة التنافسية هى الأهم فى مجال التجارة الدولية والتى تدور حول التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل.

٢/٢ سيادة آليات السوق لاكتساب القدرات التنافسية:

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هو اتخاذ القرارات فى إطار من التنافسية والإقليمية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة

الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق القدرات التنافسية الممثلة فى الانتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى انتاجية والبيع بسعر تنافسى على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التى يجب اكتسابها هند التعامل فى ظل العولمة.

٣/٢ – ديناميكية مفهوم العولمة:

وهذه الديناميكية تتأكد يوماً بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حالياً وفى المستقبل ، وأن التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الدول اخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية بل الأخيرة نفسها تسعى بكل قوة لامتلاك القدرات التنافسية فى السلع التى لها ميزة تنافسية لكى تستطيع المنافسة مع باقى الأطراف الأخرى وخاصة الصين والاتحاد الأوروبى.

بل تتعمق ديناميكية العولمة إذا تأملت أنها تسعى إلى الغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، بل أن ديناميكية العولمة يمكن أن نراها أيضاً فيما اسفرت عنه نتائج مؤتمرات منظمة التجارة العالمية على المستوى الوزارى وخاصة منذ مؤتمر سياتل عام ١٩٩٩ من قضايا نزاع وردود أفعال الكاسبين من الأوضاع الحالية وردود أفعال الخاسرون فى ظل التطبيقات التى أسفرت عنها العولمة حتى الان .

كما تهتم جولة الدوحة بخدمة القضايا الاساسية للدول النامية فى مجالات الزراعة والقطن والملكية الفكرية للادوية والمعاملة التفضيلية للبلاد النامية والاقل نموا ، والتعاون التقنى ، و (المعونة من اجل التجارة)

٤/٢ – وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى:

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى وقد ظهر ذلك واضحاً فى طبيعة المنتج الصناعى حيث لم يعد فى إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بهذا المنتج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن تجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها فى أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص فى صنع أحد المكونات فقط.

بل من الملاحظ أن هناك صناعات أخذت تتوطن بالكامل فى مناطق ودول معينة مثل الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة التى تكاد تكون قد حولت إلى بعض الدول النامية بدلاً من الدول المتقدمة.

٥/٢ تقليص درجة سيادة الدولة القومية وأضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية

فقد اتسمت العولمة بانخفاض فى درجه سيادة الدولة القومية بالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة ألوطنيه فى مجال السياسة النقدية والمالية حيث أطرت الحكومات فى مختلف دول العالم إلي إلغاء قوانين التحكم فى السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة .

٦/٢ تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات

فالشركات متعدية الجنسيات **transnational corporation**هي أيضا الشركات عابرة القوميات وأخيرا هي شركات عالمية النشاط التي تعتبر فى كل معانيها هي احد السمات الأساسية للعولمة فهى تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمى من خلال ما يصاحب نشاطها فى شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والادارية وتأكيد العولمة فى كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والادارية .

ثانيا: التحولات الاقتصادية العالمية المكونة للعولمة

إذا كانت قد اشرنا من قبل إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأداة التحليلية لوصف عمليات التغيير الحادثة فمن الملاحظ أن العولمة من منظورها الديناميكى وبصفتها عملية مستمرة فقد صحبتها بل وكوناتها مجموعة من التحولات الاقتصادية العالمية وأخذت تؤثر بقوة على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بل وتعمق الاتجاه نحو العولمة ولعل من أهم هذه التحولات الاقتصادية ما يلى :

١- التحول نحو تحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية

فمع بداية عمل فى منظمة التجارة العالمية **wto** فى أول يناير ١٩٩٥ وما أسفرت عنها جولة اورجواى من نتائج والمؤتمرات التي عقدتها المنظمة بعد ذلك والمجالات التي شملتها جدولة الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء التي وصل عددها حوالي ١٥٧ عضو حتى ٢٠٠٧ فان كل ذلك يشير إلى أن الاقتصاد العالمى متجه نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ليس فقط فى مجال السلع بل فى مجال الخدمات والملكية والفكرية والأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين و٦ سنوات و١٠سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث ما إذا كانت دولة نامية أم دولة متقدمة .

وتجدر الإشارة إلى أن تحرير التجارة الدولية فى الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة استغرق أربع مراحل وانتهت المرحلة الرابعة مع نهاية ٢٠٠٤ وفى ٢٠٠٥/١/١ فالمرحلة الأولى بدأت

فى ١٩٩٥/١/١ حيث تقوم كل دولة بتحرير ١٦% من اجمالى قيمة واردتها فى عام ١٩٩٠ بمعنى إلغاء نظام الحصص وتطبيق نظام حرية التجارة عليها أما المرحلة الثانية فبدأت فى ١٩٩٨/١/١ حيث تقوم كل دولة بتحرير نسبة ١٧% أخري من اجمالى قيمة واردتها فى عام ١٩٩٠ وتشير المرحلة الثالثة إلى انه فى ٢٠٠٢/١/١ قامت كل دولة بتحرير ١٨% من اجمالى قيمة واردتها فى عام ١٩٩٠ واتت المرحلة الرابعة فى ٢٠٠٥/١/١ لتقوم كل دولة بتحرير النسبة الباقية وهى ٥٩% من قيمة واردتها فى عام ١٩٩٠ إذا اتفقا على إجراء مفاوضات قبل حدوث هذا التاريخ بشان تحرير النسبة الباقية فى ضوء تطورات الأسواق العالمية لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة .

٢- التحول نحو التكلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية

حيث لوحظ الاتجاة المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية العملاقة ليكون نطاقا تضائل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده فى الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بل يحل محله فى هذا المجال الإقليم الاقتصادي فى مجموعه للحصول على اكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي فى نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نو ع من الترابط بين هذه التكتلات وإذا ما تذكرنا إن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي ٧٥% من دول العالم وحوالى٨٠% من سكان العالم وتسيطر على حوالي ٨٥% من التجارة العالمية لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على العالم فى عصر العولمة خاصة إذا ما علمنا أن منظمة التجارة العالمية تسمح بقيام التكتلات والتجمعات الاقتصادية .

وهكذا وجدنا اكتمال الاتحاد الأوربي حيث ضم ٢٧ دولة وتكوين التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية المعروف باسم النفاتا عام ١٩٩٢ ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وتكونت رابطة جنوب شرق أسيا المعروفة باسم الآسيان وتضم ٦ دول وجماعة جنوب أسيا وشبه القارة الهندية والمعروفة باسم سارك وتضم ٧ دول وهم الأكثر فقرا ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية والكوميسا فى أفريقيا عام ١٩٩٤ التي تضم ٢٢ دولة وانضمام مصر إليه عام ١٩٩٨ بالإضافة إلى بدء قيام منطقة التجارة العربية الكبرى عام ١٩٩٨ لتضم ١٨ دولة عربية ودخلت حيز النفاذ فى اول عام ٢٠٠٥ مع ملاحظة أن كل تلك التكتلات الاقتصادية تعمل على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء كحد أدنى وتتبادل المزايا

التفضيلية بالإضافة إلى أن هناك تجمعات اقتصادية عملاقة مثل تجمع الابيك APECيضم ثمان عشرة دولة فى أسيا والمحيط الهادي والذي يضم اليابان والصين واستراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها التي تصل إلى ١٢ دولة .

٣- التحول نحو اقتصاديات المشاركة الدولية

وياتى التحول نحو اقتصاديات "المشاركة" الدولية من مسعى التكتلات الاقتصادية إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية قائمة على المشاركة بين واحد من هذه التكتلات وبين الدول التي لم تكتل أو التي لها معاملات اقتصادية تمثل وزنا كبيرا فى التجارة الدولية وقد بادر بذلك الاتحاد الأوربي حينما بدا بنظر إلى إقامة علاقات مشاركة بين التكتل الاقتصادي الأوروبي والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط فى إطار التعاون الاقتصادي الأوربي البحر متوسطية ليشمل ١٢ دولة بحر متوسطية على أن يكون الهدف تحرير التجارة والاستثمار من اجل صالح جميع الإطراف وتعتبر الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من أهم الصناعات التي تشملها اقتصاديات المشاركة الدولية مثل المشاركة المصرية الأوربية وبعد ذلك سياسة (الجوار الأوروبي) .

٤- التحول نحو الخصخصة

ذلك التحول الذي بدا فى انجلترا عام ١٩٧٩ وسرعان ما أصبح احد التحولات الاقتصادية التي شملت معظم دول العالم فى عصر العولمة وبالتالي طبقت برامج الخصخصة فى الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية وكذلك فى الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء والهدف المعلن من هذا التحول نحو الخاص هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على مستوى المشرع أو الصناعة أو على مستوى الاقتصاد القومي وخاصة إذا ما طبقت الخصخصة فى إطار إعادة توزيع الأدوار فى النشاط الاقتصادي ويشمل التحول نحو الخصخصة ففي إطار إعادة توزيع الأدوار فى النشاط الاقتصادي ويشمل التحول نحو الخصخصة الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة فى معظم دول العالم .

٥- التحول نحو تعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاقتصاد الرقمي

ويحدث هذا التحول من خلال الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث توجد علاقة تبادلية بين تلك الثورة والعولمة مما أحدث تطورا عميقا فى قوى وعلاقات الإنتاج ومن ثم تحولا واضحا عن مفهوم المزايا التنافسية فى التجارة الدولية وقد حدث ذلك بالفعل فى مجال الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة بل أن هذا التحول نحو تعميق التكنولوجيا المعلوماتية ابرز أخيرا ما يسمى بالاقتصاد المعرفي الذي يعتبر الان اكبر أنواع الاقتصاد وأكثرها تنوعا إلى جانب الاقتصاد